الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2049
17 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

تيمور الشرقية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- نظرة عامة	١	٢
ثانيا	- التطورات السياسية	٢ - ٤١	٢
	ألف - معلومات أساسية	٢ - ٣	٢
	باء - التطورات الأخيرة	٤ - ٤١	٢
ثالثا	- حالة حقوق الإنسان	٤٢ - ٥١	٩
رابعا	- الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية	٥٢	١٢
خامسا	- نظر الأمم المتحدة في المسألة	٥٣ - ٦٦	١٣

100796 080796 96-15181

تيمـور الشرقيـة

أولا - نظـرة عامـة

١ - يتكون إقليم تيمور الشرقية من الجزء الشرقي من جزيرة تيمور الواقعة عند طرف سلسلة الجزر التي تـُشكل جمهورية إندونيسيا؛ وجيب أوكوسي أمبينو؛ وجزيرة أتاورو المواجهة للساحل الشمالي لتيمور؛ وجزيرة جاكو المواجهة لطرفها الشرقي الأقصى. ويقع الإقليم بين خطي العرض ١٧' ٨ْ جنوبا و ٢٢' ١٠ْ جنوبا، وخطي الطول ٢٥' ١٢٣ْ شرقا و ١٩' ١٢٧ْ شرقا. وحسب تعداد السكان لعام ١٩٨٠، بلغ مجموع سكان الإقليم ٣٥٠ ٥٥٥ نسمة. وتشير آخر التقديرات إلى أن عدد سكان الإقليم بلغ ٠٠٠ ٨١٤ نسمة في عام ١٩٩٥[١].

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - معلومات أساسية

٢ - وفقا للقانون الإندونيسي ٧٦/٧ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦، تـُعد تيمور الشرقية مقاطعة أو "منطقة من المستوى الأول" تابعة لإندونيسيا ولها حكومة تتألف من "أمانة إقليمية" و "مجلس نواب إقليمي". وتيمور الشرقية ممثلة في مجلس النواب الوطني وفي مجلس الشعب الاستشاري لإندونيسيا.

٣ - وقد رفضت الجمعية العامة، في قرارها ٣٤/٣٢ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، الادعاء بأن تيمور الشرقية ضـُمت إلى إندونيسيا لأن سكان الإقليم لم يتمكنوا من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة.

باء - التطورات الأخيرة

٤ - ذكر أن اللواء أدانغ روشياتنا، قائد منطقة أودايانا العسكرية الإندونيسية، قدر أن عدد ثوار الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية، في تموز/يوليه ١٩٩٥، لم يتجاوز ٢٠٠ شخص لديهم حوالي ١٠٠ قطعة سلاح. وقال إن شبكة للمقاومة السرية في جميع أنحاء إندونيسيا قوامها ٠٠٠ ٣ عضو تؤيد الجبهة الثورية.[٢] ووفقا لما نقل عن النقيب جوكو بوروادي، المتحدث العسكري الإندونيسي. قتلت قوات الأمن الإندونيسية، خلال الفترة من آذار/مارس ١٩٩٥ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ٢٠ عضوا من الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية، وأن ٢٧ آخرين إما أسروا أو استسلموا للسلطات الإندونيسية. وذكر أن النقيب بوروادي قدر أن عدد ثوار الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية يبلغ "١٩٣ شخصا لديهم ٩٨ بندقية". وتفيد التقارير أنه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، طلب العقيد ماهيدين سمبولون، القائد العسكري لتيمور

الشرقية، من ثوار الجبهة أن يستسلموا، وأضاف قائلا: "إذا كانوا لا يريدون الاستسلام سلميا، فإن قوات الأمن ستقضي على أولئك الذين يعملون منهم في الغابات والجبال"[٣].

٥ - ونقل عن السيد أبليو خوسيه أوسوريو سواريس، "حاكم" تيمور الشرقية، أنه في حزيران/يونيه ١٩٩٥ رابطت في الإقليم ثماني كتائب إندونيسية تضم ٠٠٠ ٥ جندي[٤]. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ أيضا، أعلنت الحكومة الإندونيسية عن عزمها على سحب كتيبتين من تيمور الشرقية لتستبدل بهما حوالي ٢٠٠ ١ شخص يجندون في الإقليم "كمتطوعين شعبيين". وستكون مهام هؤلاء المتطوعين الشعبيين، خاضعة لسلطة القوات المسلحة الإندونيسية[٥]. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ ذكر أن اللواء فيصل تانجونغ، القائد العام للقوات المسلحة الإندونيسية أعلن أن إندونيسيا تعتزم أن تخفض في عام ١٩٩٦ وجودها العسكري في تيمور الشرقية بكتيبتين تضمان ٤٠٠ ١ جندي[٦]. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أعلنت إندونيسيا، سحب كتيبتين من كتائب جيشها في تيمور الشرقية. ونقل عن القائد العسكري الإندونيسي في تيمور الشرقية أنه ذكر أن الانسحاب "كان قرارا حكيما من قادة القوات المسلحة لأن الأحوال الأمنية في تيمور الشرقية آخذة في التحسن" وأنه لن يتم استبدالهما. كما أنه دحض الإدعاءات بأن كتائب مقاتلة ترابط في تيمور الشرقية[٧]. ونقل عن اللواء فيصل تانجونغ أنه قال في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن وزارة الدفاع والأمن لا تعتزم إرسال قوات أمن إضافية إلى تيمور الشرقية لأن الكتائب الست المرابطة هناك كافية تماما لتلبية الاحتياجات الأمنية للإقليم[٨].

٦ - وذكر أن القوات العسكرية الإندونيسية أسرت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ زعيمين من زعماء حركة مقاومة تيمور الشرقية وهما بيديا نونز سبالي وروميجيو ليفي دا كوستا تلمان، ولا يزالان منذ ذلك التاريخ في عداد المفقودين. وقد قال المجلس الوطني لحركة مقاومة موبيري في بيان أصدره في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ بأن مصير هذين الشخصين يثير قلقا كبيرا[٩].

٧ - وذكر أن ثلاثة من الثوار التيموريين الشرقيين قتلوا في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ في اشتباك مسلح مع القوات العسكرية الإندونيسية وقع في قرية لالينديي، التي تقع على بعد حوالي ٢٠٠ كيلومتر إلى الشرق من ديلي[١٠].

٨ - وتفيد التقارير الصحفية أن أعمال شغب وقعت في بوكو في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ في أعقاب ما زعم من أن تاجرا من جاوة طعن شخصين من تيمور الشرقية في سوق محلي. وذكرت المصادر نفسها أن الحادث أدى إلى وقوع مظاهرات عنيفة في بوكو أصيب خلالها شرطيان وشخص مدني بجروح خطيرة، كما أحرق عدد من المخازن التجارية[١١].

٩ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، ذكر أن جماعة من مزارعي تيمور الشرقية قاموا بحرق البيوت والحوانيت التجارية في بلدة إرميرا، معبرين بذلك عن احتجاجهم على أسعار البن المنخفضة ومطالبين بأن تقوم الحكومة الإندونيسية بزيادة أسعار تلك السلعة الإقليمية الرئيسية من ٠,٦٧ ومن دولارات الولايات

المتحدة إلى ١,٢٥ من الدولارات للكيلوغرام الواحد. وقد قال العقيد أندرياس سوجيانتو، رئيس شرطة تيمور الشرقية، بمناسبة هذا الحادث، بأنه تم احتجاز المزارعين لفترة قصيرة ثم أطلق سراحهم. وقال "الحاكم" سواريس بأن إجراء قانونيا سيتخذ ضد أولئك الذين شاركوا في أعمال العنف[١٢].

١٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ ذكر أن محكمة منطقة تيمور الشرقية حكمت على خمسة أشخاص من تيمور الشرقية بالسجن لمدة خمسة أشهر بسبب "أعمال السلب الليلية" في ديلي. كما حكمت المحكمة نفسها في وقت سابق بأحكام مشابهة على ثلاثة آخرين من تيمور الشرقية. وذكرت السلطات الإقليمية بأن أولئك الأشخاص هم من أبناء تيمور الشرقية المؤيدين لإندونيسيا والمعارضين للحركة المؤيدة للاستقلال[١٣].

١١ - ووفقا للتقارير الصحفية قتلت القوات العسكرية الإندونيسية في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ثلاثة أشخاص زعم أنهم من ثوار الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية، في اشتباك مسلح بالقرب من إيلومار الواقعة على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من بلدة لوس بالوس. وذكر أن جثثهم عرضت في المنطقة للتعرف عليها[١٤].

١٢ - وكرر العقيد سمبولون، في بيان بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، القول بأن عفوا عاما سيمنح لجميع ثوار تيمور الشرقية "الذين يتوبون ويرغبون في الإسهام في تنمية" الإقليم[١٥].

١٣ - وذكر أن خوسيه ألكسندر "زانانا" غوسماو، زعيم المقاومة في تيمور الشرقية الموجود في السجن قد وضع في آب/أغسطس ١٩٩٥ في عزل انفرادي بعد أن قام بمحاولة تهريب رسالة موجهة إلى المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة في بيجين. وأفادت المصادر نفسها بأن الرسالة تضمنت نداء للمجتمع الدولي لحماية حقوق نساء تيمور الشرقية[١٦].

١٤ - وذكر أن ثوار مسلحين من أبناء تيمور الشرقية قتلوا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ثلاثة مدنيين في غارة على قرية سماجيا التي تقع على بعد ١٥٠ كيلومترا تقريبا إلى الشرق من ديلي[١٧].

١٥ - كما ذكر أن العقيد سمبولون وجه في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ نداء إلى جميع أعضاء مجتمع تيمور الشرقية والزعماء الدينيين وزعماء الحكومة "أن يتحاوروا ليسيطروا على الحالة الأمنية" في الإقليم[١٨].

١٦ - وتفيد التقارير الصحفية أن الرئيس سوهارتو أعرب عن قلقه بشأن الحالة في تيمور الشرقية خلال اجتماع مع زعماء مؤتمر الأساقفة الإندونيسيين عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وذكر أن الرئيس دعا إلى بذل جهود أكبر لإزالة الشكوك السائدة لدى أبناء تيمور الشرقية، ولا سيما إزاء الأشخاص من غير أبناء تيمور الشرقية. وأكد الكاردينال يوليوس دارماتماجا، رئيس مؤتمر الأساقفة الإندونيسيين، بأن مشكلة تيمور الشرقية "لم تنشأ لأسباب عرقية"، واعتبر أن من الضروري كفالة أن "يتخلص أبناء تيمور الشرقية من جميع ما لديهم من شكوك تجاه الإندونيسيين"[١٩].

١٧ - وذكر أن السفير الإندونيسي المتجول لشؤون أبناء تيمور الشرقية طلب إلى الحكومة الإندونيسية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي مع تيمور الشرقية وقال إن "تيمور الشرقية تواجه عدة مشاكل حادة تتراوح بين البطالة والتخلف"[٢٠].

١٨ - وتفيد التقارير الصحفية أنه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أطلقت حوالي ١٥ طلقة على اجتماع حضره "الحاكم" سواريس بالقرب من إلومار، التي تقع على بعد ١٥٠ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب الشرقي من ديلي. ولم يبلغ عن وقوع إصابات[٢١].

١٩ - ووفقا لتقارير صحفية، فإن أعمال الشغب وقعت في تيمور الشرقية في الفترة بين ٢ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وحسبما أفادت التقارير فإن أعمال الشغب نجمت عن تعليقات مناوئة للكثلكة أدلى بها مسؤول في إصلاحية ماليانا وما ادعي به من انحياز في عملية توظيف الموظفين المدنيين في الإقليم. وأفادت التقارير أيضا أن المشاغبين قاموا بأعمال تخريب وحرائق عمدية. وقامت الشرطة باحتجاز ٢٠ شخصا ادعي باشتراكهم في "التخريب والقمع وإشعال الحرائق عمدا"[٢٢]. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وصل إلى ديلي اللواء باميروسمان أستروسيميتو، رئيس الشرطة الإندونيسية[٢٣]. وذكر كارلوس فيليبه كزيمينوس بيلو، المطران الكاثوليكي في تيمور الشرقية، أن العنف الإثني والديني الذي وقع في شهر أيلول/سبتمبر ليس إلا "رأس جبل الجليد لأوضاع الإحباط في تيمور الشرقية" ويشكل "رسالة قوية إلى الأمة عن مدى حساسية المسائل المتعلقة بالعرق والدين" في الاقليم[٢٤]. وناشد المطران بيلو أيضا جميع الكاثوليك في تيمور الشرقية "أن يكونوا هادئين وأن يحتفظوا بشعور التسامح"، وحث على قيام حوار مفتوح بين جميع التيموريين الشرقيين"[٢٥].

٢٠ - وأفادت التقارير أيضا، في شهر أيلول/سبتمبر، أن اللواء عبد الله ريفاي، رئيس القيادة العسكرية لمنطقة أودايانا، صرح بأنه يدعم المقترحات الرامية إلى "إجراء حوار مفتوح يتم فيه تبادل الآراء بين التيموريين الشرقيين والحكومة، وهو حوار قد يكون فعالا في حل المشاكل"[٢٦].

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أعلن "الحاكم" سواريس أن على جميع موظفي الخدمة المدنية في الإقليم إكمال التدريب العسكري الأساسي وأن رفض الانصياع لهذه التوجيهات يؤدي إلى الفصل من الخدمة. وتفيد التقارير أن العديد من وظائف الخدمة المدنية في تيمور الشرقية يشغلها أفراد عسكريون معارون من القوات المسلحة الإندونيسية[٢٧].

٢٢ - ووفقا لتقارير صحفية، التقى السيد سودومو، رئيس المجلس الاستشاري الأعلى للرئيس الإندونيسي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بقادة تيموريين شرقيين. وأفادت التقارير أنه دعا جميع التيموريين الشرقيين للعمل معا على إيجاد تحديد لماهية الحكم الذاتي للإقليم. وذكرت المصادر نفسها أن عددا من التيموريين الشرقيين المشاركين في هذه المحادثات أثار مسألة إعطاء السكان المحليين السلطة على جميع الأوجه الخاصة بالحكم الذاتي، باستثناء الدفاع والمالية العامة والشؤون الخارجية[٢٨].

٢٣ - وذكرت تقارير صحفية أن العنف اندلع، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في جامعة تيمور الشرقية أسفر عن وفاة شخصين وإصابة ١١ شخصا بجروح. وأفيد عن وقوع اشتباكات ومعارك تميزت خصوصا بكثرة عددها في ضاحية ديلي من بوكولي. وذكرت المصادر نفسها أن الحافز لوقوع العنف كان حادثا وقع في بوكولي عندما طعن تاجر ينتمي إلى الإثنية البوغينيزية شخصا من تيمور الشرقية[٢٩]. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن "الحاكم" سواريس حث قوى الأمن على اتخاذ تدابير صارمة ضد المشاغبين[٣٠]. وتواصلت أعمال الشغب في ديلي طيلة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أطلقت الشرطة والقوات الإندونيسية طلقات نارية واستخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق الجموع[٣١]. وجرى احتجاز حوالي ١٧٠ شخصا وأصيب عشرات من الأشخاص بجروح خلال أعمال الشرطة[٣٢]. وفي ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، ناشد خوسيه راموس أورتا، زعيم المقاومة التيموري الشرقي البرتغال أن تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة التدخل[٣٣]. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإندونيسية سراح ما يزيد على ١٠٠ شخص من الأشخاص الذين كان قد ألقي القبض عليهم لاشتراكهم المدعى به في أعمال الشغب التي جرت في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر في تيمور الشرقية[٣٤].

٢٤ - وذكرت تقارير صحفية أن سكان ديلي ناشدوا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، البرتغال والمجتمع الدولي وضع حد لإطلاق الجيش الإندونيسي النار دون تمييز على المدنيين. وجاء النداء في أعقاب ازدياد النشاط العسكري الإندونيسي في الاقليم مع قتل إثنين وإلقاء القبض على عدة تيموريين شرقيين، وكذلك زيادة الدوريات والاحتجازات عشية الذكرى السنوية لحوادث القتل التي وقعت في عام ١٩٩١ في مقبرة سانتا كروز في ديلي[٣٥].

٢٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أفادت التقارير أن ترمذي طاهر، وزير الشؤون الدينية الإندونيسي، دعا جميع التيموريين الشرقيين للعمل معا "بغية القيام بصورة مشتركة بإزالة المسائل الدينية المزيفة"[٣٦]. وبعد ذلك سافر الوزير في تشرين الأول/أكتوبر إلى الكرسي الرسولي، حسبما أفادت تقارير وسائط الإعلام، لمناقشة أمور، من بينها إمكانية التوصل إلى حلول للحالة في تيمور الشرقية[٣٧].

٢٦ - ووفقا لتقارير صحفية، ألقت الشرطة الإندونيسية، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، القبض في ديلي على ثلاثة تيموريين شرقيين لحيازتهم مواد مناوئة لاندونيسيا وأعلام الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية[٣٨].

٢٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أفادت التقارير أن الوزير/أمين الدولة الإندونيسي مرديونو قال إن إندونيسيا لن تتراجع أبدا عن قرارها السياسي بشأن تيمور الشرقية[٣٩].

٢٨ - وأفادت التقارير أن السلطات الإندونيسية أعلنت، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أن القيود على سفر الأجانب الراغبين بزيارة تيمور الشرقية قد رفعت[٤٠].

٢٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أفادت التقارير أن حالة من التوتر تسود في تيمور الشرقية فيما يتصل بالذكرى السنوية الرابعة لحوادث القتل في عام ١٩٩١ في مقبرة سانتا كروز في ديلي. وطردت السلطات الإندونيسية تسعة أشخاص من بلدان مختلفة كانوا قد قدموا إلى ديلي للاحتفال بالذكرى السنوية، ومنعت فريقا آخر من الأشخاص قادمين من بلدان مختلفة من الصعود على متن رحلة جوية من بالي إلى ديلي[٤١].

٣٠ - ووفقا لتقارير صحفية، زار خوسيه راموس أورتا، الناطق باسم المقاومة في تيمور الشرقية، فيجي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث التقى بمسؤولين حكوميين لمناقشة مسألة تيمور الشرقية[٤٢].

٣١ - وذكرت تقارير صحفية أن إثنين من ثوار الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية استسلما، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لقوات الأمن الإندونيسية[٤٣].

٣٢ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نسبت "جاكرتا تايمز" التصريح التالي لرئيس إندونيسيا: "ليس لتيمور الشرقية وضع خاص ... هناك عناصر برتغالية ومناوئة للاندماج تحاول أن تنال من صورتنا ... وإذا ما قوض أطراف أخرى الحل، فعلينا أن نواجههم بصبر وحكمة. ولن يجري استفتاء في تيمور الشرقية"[٤٤].

٣٣ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اجتمع خوسيه راموس أورتا، قائد المقاومة في تيمور الشرقية، مع السيد دون ماكينون، وزير خارجية نيوزيلندا، في ولنغتون. وأفادت التقارير أن السيد ماكينون قال إن الاجتماع هو جزء من سياسة نيوزيلندا "بالإصغاء إلى جميع وجهات النظر"، وذكر أن حكومته تؤيد "المحادثات الثلاثية بين الإندونيسيين والبرتغاليين والأمين العام للأمم المتحدة". وأدلى السيد راموس أورتا، عقب انتهاء الاجتماع، بالتصريح التالي: "لم يدل الوزير بتعليقات أساسية، ولكنه أكد لي أنه سيفكر في الأمر وأنه سيقوم بكل ما تستطيعه نيوزيلندا بطريقتها التقليدية بشكل هادئ ولاتصادمي"[٤٥].

٣٤ - وفي عام ١٩٩٥، اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا بشأن الحالة في تيمور الشرقية والذكرى السنوية العشرين لغزو إندونيسيا لها. ومن بين أمور أخرى، أعاد البرلمان الأوروبي تأكيد تضامنه مع شعب تيمور الشرقية في كفاحه من أجل تقرير المصير، وأدان احتلال إندونيسيا غير المشروع لتيمور الشرقية، وأعمال القمع العسكرية الإندونيسية في الإقليم. وطلب البرلمان أيضا إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم "زانانا" غوسماو. وأيد البرلمان الأوروبي مواصلة المفاوضات الجارية بين إندونيسيا والبرتغال برعاية الأمين العام للأمم المتحدة وأيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ودعا البرلمان الأوروبي أيضا جميع الدول الأعضاء فيه إلى وضع حد لجميع المساعدات العسكرية وبيع الأسلحة لإندونيسيا. وطلب إلى الاتحاد الأوروبي أن يوقف جميع أشكال التعاون الاقتصادي مع الحكومة الإندونيسية ما دام الاحتلال غير المشروع وأعمال القمع مستمرين.

٣٥ - وأفادت التقارير أن عضوة في الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية استسلمت، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لسلطات الأمن الإندونيسية[٤٦].

٣٦ - وذكرت تقارير صحفية أنه قد وقع شغب في سجن ديلي، في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، أسفر عن مقتل أحد نزلاء السجن وعن إصابة ٤٠ سجينا و ٥ من الحرس بجروح. وأفاد التقرير أيضا أن ٨ مساجين تمكنوا من الهرب من السجن في أثناء الشغب[٤٧].

٣٧ - وخلال الفترة المستعرضة، أفادت التقارير أن ما يزيد على ١٠٠ تيموري شرقي من طالبي اللجوء السياسي لجأوا إلى عمليات دخول قسرية إلى سفارات البلدان التالية في جاكرتا: الاتحاد الروسي، بولندا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، واليابان. وذكرت السلطات الإندونيسية، فيما يتصل بهذه الحوادث، أن الراغبين بترك البلد بإمكانهم أن يفعلوا ذلك. وعلى الأثر غادر العديد من هؤلاء التيموريين الشرقيين إندونيسيا إلى المنفى في البرتغال. والذين لم يتمكنوا من مغادرة البلد استجوبتهم الشرطة ثم أطلقت سراحهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ألقت قوات الأمن الإندونيسية القبض على مجموعة مؤلفة من ٢٧ تيموريا شرقيا بينما كانوا يحاولون مغادرة إندونيسيا إلى استراليا في زورق يدعى "تاسي دياك" واحتجزتهم في مركز للشرطة في ديلي بتهم تتعلق بمشاعر مزعومة مؤيدة للاستقلال وللجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية[٤٨].

٣٨ - وتفيد تقارير صحفية أن السلطات الإندونيسية طردت، خلال عام ١٩٩٥، ٣٥ أجنبيا من تيمور الشرقية بسبب ارتكابهم "انتهاكات أمنية"[٤٩]. وذكر السيد سري تريسوويو، رئيس مكتب الهجرة في ديلي، أنه قد جرى طرد أربعة أشخاص لـ "أخذهم صورا فوتوغرافية لمظاهرة مناوئة لإندونيسيا في جامعة ديلي" و ٣١ شخصا بسبب "أنشطة تحريضية" فيما يتصل بالاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة لحوادث القتل في عام ١٩٩١ في مقبرة سانتا كروز في ديلي[٥٠].

٣٩ - ووفقا لتقارير صحفية،[٥١] عرض السيد أنطونيو غوتيريس، رئيس وزراء البرتغال، على الرئيس الإندونيسي سوهارتو، خلال انعقاد مؤتمر القمة لـ ٢٥ من القادة الأوروبيين والآسيويين في بانكوك في آذار/مارس ١٩٩٦، إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة جزئية بشرط إطلاق سراح "زانانا" غوسماو قائد المقاومة في تيمور الشرقية المسجون. وفي تصريح إلى الصحافة في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، قال رئيس الوزراء البرتغالي: "إن البرتغال على استعداد لفتح شعبة لرعاية المصالح في سفارة صديقة في جاكرتا وهي تقبل بفتح شعبة لرعاية المصالح الإندونيسية في سفارة صديقة في لشبونة ... ومقابل ذلك يترتب على إندونيسيا أن تطلق سراح "زانانا" غوسماو وأن تكفل احترام حقوق الانسان في تيمور الشرقية في إطار مراقبة دولية". وقال السيد غوتيريس، فضلا عن ذلك، إن الرئيس سوهارتو لم يقبل العرض ولم يرفضه، ولكنه وافق على مناقشته في المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة بين البلدين. وذكر المصدر نفسه أيضا أن السيد علي الأعطس، وزير الخارجية الإندونيسي، رحب ترحيبا حذرا، في ١ آذار/مارس

١٩٩٦، بالمقترحات البرتغالية وقال إن إندونيسيا "ستنظر في المقترحات وسترى ما هو الإطار الذي قدمت فيه بدلا من إزاحتها عن الطاولة".

٤٠ - وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، استقبل صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني في الكرسي الرسولي رئيس وزراء البرتغال. وعلى أثر هذا الاجتماع، صرح الكاردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي، بما يلي:

"سنزيد في المستقبل من تكثيف وجود الكرسي الرسولي في تيمور الشرقية لكي نظهر لذلك المجتمع أنه غير منسي. ونحن ندرك، مثلما تدرك الحكومة البرتغالية، صعوبات حياتهم اليومية. ولكنهم يعلمون أنهم ليسوا وحيدين، مثلما يدرك ذلك الدون كسيمينيس بيلو والكاثوليك في تيمور. إننا نعرب عن أسمى تمنياتنا لهم بأيام هادئة في المستقبل"[٥٢].

٤١ - وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، أفادت التقارير أن الجيش الإندونيسي أردى رميا بالرصاص اثنين من التيموريين الشرقيين بالقرب من مطار ديلي. وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ جرت تظاهرات احتجاجا على حادثي القتل في باوكاو[٥٣].

ثالثا - حالة حقوق الإنسان

٤٢ - أكدت إندونيسيا مرارا، وهي عضو بلجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩١، التزامها بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

٤٣ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أصدرت منظمة العفو الدولية ثلاثة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

٤٤ - وفي تقرير معنون "تيمور الشرقية - أعمال الشغب التي جرت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥: الاحتجاز التعسفي والتعذيب" ومؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ذكرت منظمة العفو الدولية أن تيمور الشرقية قد شهدت، في فترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أسوأ اضطرابات تعيشها منذ عام ١٩٩٤، وهي الاضطرابات التي أدت إلى إلحاق الضرر بالممتلكات وإصابات بالمشاغبين وأفراد الشرطة. وكان مما قامت به السلطات لمواجهة أعمال الشغب هذه الاحتجاز التعسفي والضرب والتعذيب. فقد جرى الاحتجاز التعسفي لما لا يقل عن ٣٠٠ شخص في موجة الاعتقالات التي أعقبت أعمال الشغب. ورغم أنه قد جرى إطلاق سراح معظم المحتجزين، فإنه يُعتقد أن هناك ما لا يقل عن ٤٣ شخصا يحاكمون بتهمة اشتراكهم المزعوم في أعمال الشغب. وذكرت المنظمة، في هذا الصدد، أنها لا تُقر أعمال العنف التي وقعت في أثناء أعمال الشغب، ولكنها تعرب عن القلق لاستخدام قوات الأمن الإندونيسية لأعمال الشغب ذريعة لاعتقال الأفراد المشتركين في أنشطة سلمية لأغراض الاستقلال ولأن

الذين يُحاكمون لم تُتح لهم بالكامل خدمات الدفاع القانوني، ومن ثم فإن فرص حصولهم على محاكمة نزيهة تعد ضئيلة. وتضمَّن التقرير أيضا نص شهادات تشير إلى أن الأفراد الذين كانوا محتجزين في الفترة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ قد تعرضوا للضرب والتعذيب على يد قوات الأمن الإندونيسية.

٤٥ - وذكرت منظمة العفو الدولية، في تقريرها لشهر شباط/فبراير ١٩٩٦ المعنون "إندونيسيا وتيمور الشرقية: متى ستتخذ اللجنة إجراءات ...؟"، أن التعذيب وسوء معاملة المحتجزين وحالات الاختفاء والإعدام خارج إطار القانون واحتجاز السجناء السياسيين، كلها أمور لا تزال موجودة في تيمور الشرقية. وأكدت المنظمة أيضا أن مهام وإجراءات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة الإندونيسية غير واضحة وأن أساليب عملها وإجراءاتها ليست على مستوى المعايير الدولية.

٤٦ - ويحتوى تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "المرأة في إندونيسيا وتيمور الشرقية - الوقوف في وجه القمع" والمؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على إفادات عن تعرض نساء من تيمور الشرقية للإعدام خارج الإطار القانوني والاختفاء والتعذيب والاعتقال التعسفي والاغتصاب والامتهان الجنسي والمحاكمة غير العادلة والسجن بسبب التعبير السلمي عن معارضتهن للحكومة. ويذكر التقرير، على وجه الخصوص، أن الحكومة الإندونيسية لا تطبق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٧ - وتشير التقارير الصحفية إلى أن بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة قد أعرب عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية للرئيس الإندونيسي سوهارتو في أثناء اجتماع عُقد في واشنطون في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥[٥٤]. وقبل ذلك حثت مجموعة من ٢٨ عضوا من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة الرئيس كلينتون على مناقشة مسألة تيمور الشرقية مع الرئيس سوهارتو. وذكر أعضاء الكونغرس هؤلاء، في رسالتهم إلى الرئيس كلينتون المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ما يلي: "إن التوتر في تيمور الشرقية كانت تشتد حدته في العام الماضي ... وكان العنف في الإقليم يزداد أيضا. وانطلاقا من روح الصداقة بين الولايات المتحدة وإندونيسيا التي تعود إلى أمد بعيد نحثكم على طرح هذه الشواغل على الرئيس سوهارتو"[٥٥].

٤٨ - وقد أفادت التقارير أن السيد جون شاتوك، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، قد ذكر، في أثناء زيارته لتيمور الشرقية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، ما يلي: "إن وجود عدد كبير حقا من القوات العسكرية في تيمور الشرقية يثير قلقا بالغا إزاء عملية التصدي لمسألة حقوق الإنسان هذه ... ونحن نحث الحكومة على أن تمنح شعب تيمور الشرقية مزيدا من التحكم في شؤونه المحلية، وعلى أن تقلل عدد القوات المتمركزة فيها". وأكد أن الولايات المتحدة تفضل بشدة تهيئة الفرصة لشعب تيمور الشرقية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار في عدة مجالات، منها الاقتصاد والسياسة[٥٦].

٤٩ - وقد ذكرت وزارة خارجية الولايات المتحدة، في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان[٥٧]، أن الحكومة الإندونيسية قد واصلت، في أثناء عام ١٩٩٥، ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك "استعمال الشدة في قمع المنشقين في تيمور الشرقية". وظل عدد القوات كبيرا بدرجة لا مبرر لها. وأفرطت القوات المسلحة في استعمال القوة في اعتقال الأشخاص في أعقاب أعمال الشغب المضادة للاندماج التي جرت في ديلي في تشرين الأول/أكتوبر. وعاودت الحكومة تقييد دخول الصحفيين الأجانب إلى تيمور الشرقية. ويشير التقرير أيضا إلى وجود دليل على قيام قوات الأمن الإندونيسية بإعدام عدد من الأشخاص خارج الإطار القانوني بتهمة أنهم أعضاء في المعارضة المسلحة في تيمور الشرقية. وإذا كانت الحكومة الإندونيسية قد سحبت اثنتين من كتائب الجيش من تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر، فإنه لم يطرأ تناقص ملحوظ على النشاط العسكري في الإقليم؛ وقد جرى، إثر أعمال الشغب التي جرت في ديلي في تشرين الأول/أكتوبر، تعزيز بعض وحدات مكافحة الشغب. وقد عرضت الحكومة منح عفو عام لأعضاء المقاومة التيمورية الذين يسلمون أسلحتهم، وأفيد أنها أفرجت عن بعض الذين كان قد جرى احتجازهم. واتـُبعت سياسة مماثلة مع عدة زعماء من الحركة السياسية السرية التيمورية. وأفادت تقارير موثوق بها أن قوات الأمن قد اختطفت خمسة مدنيين في ديلي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. واختفى ما لا يقل عن خمسة أشخاص آخرين في تيمور الشرقية في ظروف توحي باحتمال ضلوع قوات الأمن في ذلك الاختفاء. وازدادت مرات وقوع التعذيب اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكان التعذيب يشمل الصدمات الكهربائية والإعدام الصوري والضرب المبرح والحرق بالسجائر. وواصلت السلطات العسكرية ممارسة احتجاز الأشخاص دون أن تـُنسـَب إليهم تهم. واعتاد أفراد أجهزة الأمن دخول المنازل عنوة أو خفية. وكانوا أيضا يمارسون التخويف عن طريق مراقبة الأشخاص وأماكن الإقامة والرصد الاختياري للمكالمات الهاتفية المحلية والدولية دون التقيد بالقانون. وظل يـُطلب من الصحفيين الأجانب الحصول على إذن خاص من أجل السفر إلى تيمور الشرقية؛ وأصبحت الموافقات التي تمنح للصحفيين، كلا منهم على حدة، لزيارة الإقليم أكثر اتصافا بالطابع التقييدي. وقد اندلعت أعمال عنف لأسباب دينية في تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأسفرت المصادمات التي وقعت بين قوات الأمن ومجموعات من الشباب في منتصف تشرين الأول/أكتوبر عن وقوع أضرار جسيمة ووفاة ما لا يقل عن شخصين واعتقال ١٥١ شخصا. وكانت القوات العسكرية تقوم بين حين وآخر بأعمال تفتيش أثرت على النقل والسفر إلى تيمور الشرقية وداخلها، وكانت تفرض، بين آن وآخر، حظر تجول ذا صلة بالعمليات العسكرية. وظلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تؤدي عملها في تيمور الشرقية وظلت تزور السجناء من مواطنيها. ولم يـُوافـَق على سفر ممثلي المنظمات غير الحكومية الأجنبية لحقوق الإنسان إلى تيمور الشرقية. وأصبحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المـُعيـَّنة من الحكومة هي التي تقوم بفحص انتهاكات حقوق الإنسان . وأعرب تيموريون شرقيون عن تخوفهم من أن يؤدي برنامج الهجرة إلى تقليل فرص العمل وقد يـُفضي في نهاية المطاف إلى تدمير الهوية الثقافية لتيمور الشرقية.

٥٠ - وقد زار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وعملا ببيان رئيس لجنة حقوق الإنسان الصادر عن الدورة الحادية

والخمسين للجنة والمؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٥، قدم المفوض السامي في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ تقريرا عن زيارته[٥٨].

٥١ - وقدم الأمين العام للأمم المتحدة أحدث تقرير له عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦[٥٩].

رابعا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية

٥٢ - نظرا لعدم تقديم الدولة القائمة بالإدارة معلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وللأسباب المبينة في الفقرة ٥٤ أدناه، فإن المعلومات عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم مستمدة من التقارير الصحفية الإندونيسية التي وصفت الأحوال السائدة على النحو التالي:

(أ) في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦، قدم إيدي سودراجات، وزير الدفاع والأمن الإندونيسي، بالنيابة عن الرئيس سوهارتو، الى إدارة الإقليم ميزانية للسنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٦ بلغ مجموعها ١٧٠ ٠٦٣ بليون روبية، بزيادة نسبتها ٦,٠٨ في المائة عن ميزانية السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥. وستشمل النفقات، من جملة ما ستشمل، ما يلي: قطاع الأشغال العامة، ٥٨ بليون روبية؛ التعليم والثقافة، ٣١ بليون روبية: الزراعة، ١١ بليون روبية (وكالة أنتارا للأنباء، ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛

(ب) وفي عام ١٩٩٥، بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في تيمور الشرقية ٥٨٠ ٠٠٠ روبية، مقابل ٥٠٣ ٤٩٤ روبيات في عام ١٩٩٤. واستأثر القطاع الزراعي بنسبة ٣٨,٥٧ في المائة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥ (المرجع نفسه، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛

(ج) ومن المتوقع أن يستثمر نحو ٢,٦٦ تريليون روبية في تيمور الشرقية خلال خطة التنمية الخمسية السادسة (ريبيليتا السادسة) من أجل المحافظة على معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال ريبيليتا الخامسة وهو ١٠,٤٢ في المائة. وقد وافقت وزارة الاستثمار الإندونيسية لعام ١٩٩٦ على ١٢ مشروعا استثماريا بتكلفة إجمالية قدرها ٢٨٣,٦٣ بليون روبية يمكن أن تخلق ٢٨ ٩٩٥ فرصة عمل إضافية. كما ستركز الوزارة على تدابير تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص في الإقليم (المرجع نفسه، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥)؛

(د) وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، أعلن 'حاكم' تيمور الشرقية أن ١ ٣١٩ مشروعا إنمائيا ستنجز في الإقليم خلال السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٦. وأفادت التقارير بأن تكلفة هذه المشاريع يصل مجموعها الى ٤٠٩ بلايين روبية. كما أكد 'الحاكم' أن المشاريع الإنمائية التي اضطلع بها في تيمور الشرقية خلال الـ ١٩ سنة الأخيرة تفتقر الى جوانب نوعية (كومباس، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥)؛

(هـ) وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بدأ تصدير البن الى سنغافورة من ديلي (سوارا بيمباهاروان، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٥)؛

(و) وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، أعلن السيد لورانس ت. ديكنسون، السفير الكندي لدى إندونيسيا، مشاريع التنمية المجتمعية الجديدة التالية التي ستمول من الصندوق الكندي للمبادرات المحلية: خطة للتنمية الزراعية المتكاملة في قرية ليسانديلا التابعة لمقاطعة ليكيسا ٣١,١٧٥ مليون روبية؛ والعيادة العامة لمعالجة الجزام في كوتا بارن، بوكاو، ٣٠ مليون روبية؛ ومشروع زراعة الأرز وتربية الأسماك في بيكو، سواي، ١٣,٢ مليون روبية. كما سيمول الصندوق الكندي للمبادرات المحلية مشاريع أخرى صغيرة النطاق في تيمور الشرقية بتكلفة إجمالية قدرها ١,٤٤ بليون روبية (وكالة أنتارا للأنباء، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

(ز) وفي عام ١٩٩٦، سينتهي العمل في إنشاء أول مصنع للسكر في تيمور الشرقية. وسينتج المصنع ٠٠٠ ٤٠ طن من السكر في السنة. وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ٥٨ بليون روبية. ومعدات المصنع التي يُقدر ثمنها بمبلغ ٢٧ بليون روبية، يجري استيرادها من الصين (المرجع نفسه، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)؛

(ح) وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وردت إندونيسيا الى تيمور الشرقية ٠٠٠ ٦ طن إضافي من الأرز تحسبا لإمكانية حدوث نقص في الأرز في الإقليم في وقت أعياد الميلاد. وبالإضافة الى ذلك، قام المسؤولون في الإقليم بشراء كميات إضافية من اللحم البقري والسكر المكرر ودقيق القمح لكي توزع في تيمور الشرقية في موسم الأعياد (المرجع نفسه، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

خامسا - نظر الأمم المتحدة في المسألة[٦٠]

٥٣ - ظلت الجمعية العامة تجري بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٢ استعراضا سنويا لمسألة تيمور الشرقية واتخذت قرارات بشأنها على أساس التقارير التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٦١]. وقد أرجأت الجمعية العامة نظرها في هذا البند منذ دورتها الثامنة والثلاثين[٦٢].

٥٤ - ومنذ عام ١٩٧٧، تقوم حكومة البرتغال سنويا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية، بإبلاغ الأمين العام أنه نظرا للأحوال السائدة في الإقليم، وهي وجود القوات المسلحة لإندونيسيا، فقد حيل بينها بحكم الأمر الواقع وبين إرسال أية معلومات عن تيمور الشرقية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق[٦٣].

٥٥ - وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام، في دورتها السابعة والثلاثين، في قرارها ٣٠/٣٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، أن يشرع في إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة، بهدف استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة للمشكلة، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين. وطلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة أن تبقي الحالة في الإقليم قيد النظر النشط وأن تقدم كل المساعدة الى الأمين العام بهدف تيسير تنفيذ ذلك القرار.

٥٦ - ويقوم الأمين العام منذ عام ١٩٨٣، بإبلاغ الجمعية العامة أولا بأول بالتطورات المتعلقة ببذل مساعيه الحميدة[٦٤]، ويرد آخر تقرير مرحلي قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين في الوثيقة A/50/436.

٥٧ - وقد عقد الأمين العام الجولة السابعة من المباحثات مع وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال في لندن في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد صدر البلاغ التالي في التاريخ ذاته عند اختتام المباحثات:

"١ - عقد الأمين العام الجولة السابعة من المباحثات بشأن مسألة تيمور الشرقية في لندن، في يوم الثلاثاء ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مع السيد خايمه غاما، وزير خارجية البرتغال، ووزير خارجية إندونيسيا، السيد علي العطاس.

"٢ - وناقش الوزيران التطورات التي جرت منذ الجولة السادسة من المحادثات التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٥ ورحبا في هذا الصدد بزيارة السيد خوسيه أيالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لجاكرتا وتيمور الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بصدد تنفيذ بيان الرئيس الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ١٩٩٥ واعتمدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والذي كان هناك تسليم بأهميته.

"٣ - وواصل الوزيران، دون المساس بموقف كل منهما المبدئي بشأن المركز السياسي لتيمور الشرقية، مباحثاتهما بشأن القضايا الموضوعية التي حددت والمتصلة بوضع إطار نهائي لتحقيق حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، فضلا عن القضايا الأخرى ذات الصلة التي تشمل، فيما تشمل، حفظ وتعزيز الهوية الثقافية لأهالي تيمور الشرقية والعلاقات الثنائية بين إندونيسيا والبرتغال.

"٤ - وأحاط الوزيران علما بصورة إيجابية باعتزام الأمين العام تيسير وتقديم الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع آخر للحوار الجامع فيما بين أبناء تيمور الشرقية وفقا لذات الاختصاصات التي ووفق عليها في الجولة الخامسة من المحادثات، التي عقدت في النمسا في آذار/مارس ١٩٩٥.

"٥ - وعقب المباحثات التي جرت اليوم، اتفق الطرفان على مواصلة جهودهما، بمساعدة الأمين العام، لإيجاد تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وستعقد الجولة الثامنة من المحادثات بين وزيري الخارجية تحت رعاية الأمين العام في جنيف في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي غضون ذلك، ستستمر المباحثات على مستوى الممثل الدائم بمشاركة ممثل الأمين العام."

٥٨ - وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، أصدرت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا البلاغ الصحفي التالي[٦٥]:

"اختتمت اليوم في شلاينغ كاسل بالنمسا جولة من الحوار بين عموم التيموريين الشرقيين، حضرها ٢٩ من مواطني تيمور الشرقية يمثلون قطاعا عريضا للرأي السياسي من داخل الإقليم وخارجه حيث دعوا الى مواصلة المناقشة التي بدأت بمبادرة من الأمين العام في إطار ما يبذله من جهود لحل مسألة تميور الشرقية.

"وفي إعلان موقّع، أشار المشاركون الى 'الجو الإيجابي' الذي دار فيه الحوار، وأعربوا عن اهتمامهم بمواصلة الجلسات واستعدادهم لذلك في نفس الإطار للنظر في التدابير العملية التي ستفضي الى تسوية مسألة تيمور الشرقية.

"ويعرب الإعلان، الذي اعتمد بتوافق الآراء، عن الاهتمام بإنشاء مركز لثقافة تيمور الشرقية في ديلي، للقيام ببحوث في ثقافة الإقليم ولغته وأعرافه وتقاليده. كما يرحب بدعم البرتغال لجامعة تيمور الشرقية، فضلا عن التدريب العملي لشباب تيمور الشرقية، ويقترح أن توفر اندونيسيا مزيدا من الفرص لمواطني تيمور الشرقية لكي يضطلعوا بدور أكبر في إدارة الإقليم.

"ويشيد 'إعلان بورغ شلاينغ' بصفة خاصة 'بالدور القيم' الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية، وتعاونها الإيجابي مع الديانات الأخرى.

"وقد أدى الحوار بين عموم التيموريين الشرقيين، الذي كان للأمم المتحدة الفضل في تسهيله، الى استطلاع أفكار عملية يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الحالة في تيمور الشرقية، وأن تساعد في تهيئة جو يتيح إيجاد حل للمسألة. وقد وفرت حكومة النمسا مرافق للاجتماعات والإقامة لجميع المشاركين. كما قدم عدد من الحكومات الأخرى دعما ماليا لهذه المبادرة".

٥٩ - ومما يذكر أن حكومة الجمهورية البرتغالية قد أودعت لدى قلم محكمة العدل الدولية، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١، طلبا ترفع فيه دعوى ضد كمنولث استراليا في نزاع بشأن "بعض الأنشطة التي تضطلع بها استراليا فيما يتعلق بتيمور الشرقية"[٦٦]. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في جلسة علنية. وبعد أن شددت المحكمة على "أن يظل إقليم تيمور الشرقية، بالنسبة للطرفين، إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي، وأن لشعبه الحق في تقرير المصير"، قررت ما يلي:

"إن المحكمة،

"بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوتين،

"تقرر أنها لا تستطيع أن تمارس في هذه القضية الولاية القضائية الموكلة إليها من خلال التصريحات الصادرة عن الطرفين وبموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظامها الأساسي، بغية الفصل في النزاع الذي أحيل إليها في الطلب المقدم من الجمهورية البرتغالية"[٦٧].

٦٠ - وفي أثناء المناقشة العامة في الدورة الخمسين للجمعية العامة، أشار ممثلو موزامبيق (A/50/PV.18)، وغينيا - بيساو (A/50/PV.9)، والبرتغال (A/50/PV.6 و 7 و 36)، واندونيسيا (A/50/PV.7) الى مسألة تيمور الشرقية في بياناتهم.

٦١ - وفي المناقشة العامة التي دارت في اللجنة الثالثة، أشار الى مسألة تيمور الشرقية ممثلا إيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) والنرويج.

٦٢ - وفي المناقشة العامة التي دارت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أشار عدة ممثلين الى مسألة تيمور الشرقية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة": البرازيل (A/C.4/50/SR.5)؛ اكوادور (باسم مجموعة ريو) (A/C.4/50/SR.5)؛ والبرتغال (A/C.4/50/SR.6)؛ أوروغواي (A/C.4/50/SR.5).

٦٣ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية في جلساتها من ١٤٤٣ الى ١٤٤٦، المعقودة في الفترة الممتدة بين ١١ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي أثناء تلك الجلسات، استمعت اللجنة الى بيانات من ممثلي سان تومي وبرينسيبي (أيضا باسم أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق)؛ والبرتغال، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، وبابوا غينيا الجديدة؛ واندونيسيا (A/AC.109/PV.1446)، واستمعت كذلك الى بيانات أدلى بها ٣٢ من مقدمي الالتماسات. وفي الجلسة ١٤٤٦، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، قررت اللجنة الخاصة مواصلة النظر في هذا البند في

دورتها لعام ١٩٩٦، رهنا بأية توصيات قد تصدرها الجمعية العامة بهذا الشأن في دورتها الخمسين (المرجع نفسه).

٦٤ - ونظرت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في مسألة تيمور الشرقية في جلستيها ٤ و ٧، المعقودتين في ٢ و ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، على التوالي. وترد أدناه قائمة بالوثائق المتعلقة بنظر اللجنة في الموضوع:

(أ) مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز العنصري والفصل العنصري والعزل العنصري، في جميع البلدان، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة. تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨ (د - ٢٣). بيان تحريري مقدم من منظمة Pax Romana (E/CN.4/Sub.2/NGO/20).

(ب) محضر موجز للجلسة الرابعة المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الأربعاء ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥. لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، الدورة السابعة والأربعون (E/CN.4/Sub.2/1995/SR.4)؛

(ج) محضر موجز للجلسة السابعة المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الجمعة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، الدورة السابعة والأربعون (E/CN.4/Sub.2/SR.7).

٦٥ - وقد ناقشت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما بعد مسألة تيمور الشرقية. وترد أدناه قائمة بالوثائق ذات الصلة بنظر اللجنة في الموضوع:

(أ) مشروع تقرير لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون (E/CN.4/1996/L.10/Add.10)؛

(ب) مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة. بيان تحريري مقدم من منظمة Pax Chrish International (E/CN.4/1996/NGO/80).

(ج) تنظيم أعمال الدورة. متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. "تحويل حقوق الإنسان الى واقع". تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/1996/103).

(د) تنظيم أعمال الدورة. متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن زيارته لأندونيسيا وتيمور الشرقية، ٣ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/112).

(هـ) رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وموجهة الى رئيس لجنة حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لأندونيسيا لدى الأمم المتحدة (E/CN.4/1996/165).

(و) الحالة في تيمور الشرقية: تقرير الأمين العام (E/CN.4/1996/56).

٦٦ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ادلى رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبيان التالي:

"أود، بعد المشاورات، الإدلاء ببيان أعلن فيه ما اتفقت عليه اللجنة بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

"ناقشت لجنة حقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

"ولا تزال اللجنة تتابع بقلق بالغ تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

"وتذكر اللجنة بالتعهدات التي قطعتها حكومة إندونيسيا على نفسها بتعزيز حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، كما تذكر بالتعهدات الواردة في البيانات التي أدلى بها الرئيس في دورات سابقة في هذا الشأن. وتؤكد اللجنة ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تنفيذ تلك التعهدات، بما في ذلك الإفراج مبكرا عن التيموريين الشرقيين المحتجزين أو المدانين، وتوفير مزيد من التوضيح للملابسات المحيطة بحادثة ديلي عام ١٩٩١.

"وتلاحظ اللجنة مع الارتياح ما تتيحه السلطات الإندونيسية في الآونة الأخيرة من حرية أكبر لوسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية الدولية، وتثق أن ذلك سيتسع بدرجة أكبر ليشمل منظمات حقوق الإنسان.

"وترحب اللجنة بالزيارة التي قام بها السيد خوسيه أيالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لتيمور الشرقية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وتؤكد أهمية هذه الزيارة في إطار البيان الذي أدلى به الرئيس في العام الماضي. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح التفاهم الذي تم التوصل اليه بين السلطات الإندونيسية والمفوض السامي بشأن رفع مستوى مذكرة النوايا الحالية، المتعلقة بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان والموقعة في جاكرتا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الى مستوى مذكرة تفاهم. وفي هذا السياق أيضا، اتفق مؤقتا على النظر في إمكانية أن

يكلف المفوض السامي أحد موظفي البرامج في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا بمتابعة تنفيذ اتفاق التعاون التقني. وسيحصل هذا الموظف على إمكانية الوصول بانتظام الى تيمور الشرقية.

"وترحب اللجنة باعتزام حكومة إندونيسيا مواصلة تعاونها مع لجنة حقوق الإنسان وآلياتها، وكذلك اعتزامها توجيه دعوة الى أحد مقرري المواضيع في عام ١٩٩٧.

"وترحب اللجنة بنتائج الجولة السابعة من الحوار الثلاثي بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسألة تيمور الشرقية، التي عقدت في لندن في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتشجع الأمين العام على مواصلة مساعيه الحميدة من أجل تحقيق حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

"وترحب اللجنة باللقاء الثنائي غير الرسمي بين الرئيس سوهارتو ورئيس الوزراء غوتيريس في أثناء اجتماع القمة الآسيوي الأوروبي في بانكوك في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، وتعرب عن أملها في أن يسهم ذلك اللقاء إسهاما إيجابيا في الحوار الثلاثي الدائر. كما ترحب اللجنة بعقد الحوار بين عموم التيموريين الشرقيين في شلاينغ كاسل بالنمسا، في الفتـــرة من ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

"وتطلب اللجنة الى الأمين العام مواصلة إطلاعها على حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وتقرر أن تواصل النظر في المسألة في دورتها الثالثة والخمسين".

الحواشـــي

(١) الآفاق السكانية العالمية: تنقيح عام ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.16).

(٢) رويتر، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٣) المرجع نفسه، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٤) المرجع نفسه، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٥) The Jakarta Post، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٦) رويتر، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٧) المرجع نفسه، ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٨) The Indonesian Observer، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ ورويتر، ٢٦كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٩) وكالة فرانس برس، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٠) رويتر، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(١١) يونايتد برس إنترناشونال، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، ورويتر، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(١٢) رويتر، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(١٣) يونايتد برس إنترناشونال، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(١٤) رويتر، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٥) المرجع نفسه، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٦) المرجع نفسه، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٧) المرجع نفسه، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ و The Jakarta Post، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٨) المرجع نفسه، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٩) The Jakarta Post، ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٠) The Jakarta Post، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢١) رويتر، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٢) The Indonesian Times، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ ورويتر، ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٣) رويتر، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٤) The Jakarta Post، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٥) The Indonesian Observer، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٦) The Jakarta Post، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٧) رويتر، ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٨) المرجع نفسه، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٢٩) يونايتد برس إنترناشونال، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٠) وكالة فرانس برس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ورويتر، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣١) رويتر، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ ويونايتد برس إنترناشونال، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٢) المرجع نفسه، ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ وكالة فرانس برس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٤) المرجع نفسه، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٥) Pùblico (لشبونة)، ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ و Diario de Noticias (لشبونة)، ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ و Expresso (لشبونة)، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٦) وكالة فرانس برس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٧) رويتر، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٣٨) وكالة فرانس برس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٣٩) رويتر، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤٠) المرجع نفسه، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤١) وكالة فرانس برس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤٢) المرجع نفسه، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤٣) The Jakarta Post، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤٤) The Jakarta Times، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤٥) وكالة فرانس برس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤٦) The Jakarta Post، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٤٧) رويتر، ٨ و ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٤٨) المرجع نفسه، ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٦ و ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، و ١١ آذار/مارس ١٩٩٦؛ ووكالة فرانس برس، ١ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ و Pùblico (لشبونة)، ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ و Expresso (لشبونة)، ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ٢٤ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ و Diario de Noticias (لشبونة)، ٨ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٠ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤٩) وكالة فرانس برس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٥٠) رويتر، ١ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٥١) المرجع نفسه، ١ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٥٢) هيئة الإذاعة البريطانية، موجز الإذاعات العالمية، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٥٣) رويتر، ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٥٤) المرجع نفسه، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٥٥) المرجع نفسه، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٥٦) المرجع نفسه، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٥٧) وزارة خارجية الولايات المتحدة، "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣" (واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ١٩٩٥).

(٥٨) E/CN.4/1996/12.

(٥٩) E/CN.4/1996/56.

(٦٠) للاطلاع على التفاصيل، انظر الأجزاء المناظرة في ورقات العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/L.1328 و A/AC.109/623 و 663 و 715 و 747 و 783 و 836 و 871 و 919 و 961 و 1001 و 1115 و 1154 و 1187 و 2026).

(٦١) انظر قرارات الجمعية العامة ١٦٩٩ (د - ١٦) و ١٨٠٧ (د - ١٧) و ١٩١٣ (د - ١٨) و ٢١٠٧ (د - ٢٠) و ٢١٨٤ (د - ٢١) و ٢٣٩٥ (د - ٢٣) و ٢٥٠٧ (د - ٢٤) و ٢٧٠٧ (د - ٢٥) و ٢٧٩٥ (د - ٢٦) و ٢٩١٨ (د - ٢٧) و ٣١١٣ (د - ٢٨) و ٣٢٩٤ (د - ٢٩) و ٣٤٨٥ (د - ٣٠) و ٥٣/٣١، المتصلة بمسألة الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية، بما فيها تيمور الشرقية؛ وانظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٣٤/٣٢ و ٣٩/٣٣ و ٤٠/٣٤ و ٢٧/٣٥ و ٥٠/٣٦ و ٣٠/٣٧، بشأن مسألة تيمور الشرقية.

(٦٢) مقررات الجمعية العامة ٤٠٢/٣٨ و ٤٠٢/٣٩ و ٤٠٢/٤٠ و ٤٠٢/٤٣ و ٤٠٢/٤٦؛ وانظر أيضا A/41/PV.3 و A/44/PV.3 و A/45/PV.3 و A/47/PV.3 و A/48/130 و A/49/402 و A/50/402.

(٦٣) انظر A/35/233 و A/37/160 و A/37/125 و A/39/136 و A/40/159 و A/41/190 و A/42/171 و A/43/219 و A/44/262 و A/45/172 و A/46/131 و A/47/189 و A/48/130 و A/49/184 و A/50/214. ونظرا لعدم توافر المعلومات من الدولة القائمة بالإدارة، فقد استقيت المعلومات الواردة في هذه الورقة من مصادر أخرى.

(٦٤) A/38/352 و A/39/361 و A/40/622 و A/41/602 و A/42/539 و A/43/588 و A/44/529 و A/45/507 و A/46/456 و A/48/418 و A/49/391؛ وانظر أيضا: بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، "مواجهة التحديات الجدية، ١٩٩٥". تقرير عن أعمال المنظمة من الدورة التاسعة والأربعين الى الدورة الخمسين للجمعية العامة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.I.47)، الفقرات ٦٦٢ - ٦٦٥.

(٦٥) **البلاغ الصحفي** SG/2021.

(٦٦) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٤** (A/50/4)، **الفقرة ٣٦.**

(٦٧) **ترد معلومات مفصلة تتصل بهذه القضية في: (أ) "تيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٥"، ص ٩٠ من النص الأصلي؛ وانظر أيضا: محكمة العدل الدولية، تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر، "القضية المتصلة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا)" (رقم المبيع ٦٦١)؛ و (ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٤** (A/50/4)، **الفقرات ٣٦ - ٤٦.**